مهند مصطفى *

# الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني الى قيم الخصخصة

**مقدمة**

لعب التعليم عموماً، والتعليم العالي خصوصاً في الدول متعددة القوميات والثقافات، دوراً محورياً في سيطرة المجموعة المهيمنة وفي إخضاع الشعوب عموماً- و"الاصلانية" منها على وجه الخصوص- وطمس هويات هذه الشعوب (Champagne، ٢٠٠٤). وتعتبر مؤسسات التعليم عموما ومؤسسات التعليم العالي خصوصا جزءاً من عملية فرض القيم الثقافية والرواية التاريخية الرسمية في صفوف المجموعة المهيمنة من جهة، وفي صفوف المجموعات الأخرى من جهة أخرى.

هنالك وجهات نظر متباينة بين الباحثين حول تأثير التعليم الرسمي على التغيير الاجتماعي في المجتمعات النامية. يؤكد القسم الأكبر من الباحثين على الدور المهم للتعليم في تحديث الفرد، والتغيير المجتمعي (Anderson، ١٩٦٦؛ Rick، ١٩٩١)، بحيث يتم استخدامه كأداة للتمكين[١] (Murry، ١٩٩٣)، وعملية التغيير، ويرى فريق آخر من الباحثين أن تأثير التعليم هو تأثير هامشي، ويمكن أن يشكل عقبة أمام التغيير والتطور، في ظل نظام تعليمي محافظ، حيث تستعمل المجموعات المهيمنة التعليم كأداة للتحكم بالموارد المادية والثقافية (Leschinskey، ١٩٨٨)، وهذا الأمر يجعل أهداف ومضامين التعليم وليدة صراع مستمر بين المجموعات المهيمنة والمهمشة (أمارة ومرعي، ٢٠٠٤)، ولا ينفصل التعليم العالي ومضامينه في المجتمعات المتشكلة عن عملية بناء الدولة والأمة، وصياغة رواية وهوية جماعية للمجموعة، وكون البحث العلمي يحتاج إلى الدعم الحكومي للتطور، فان التعليم العالي والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يتجه إلى خدمة عملية بناء الدولة ليس على الصعيد

* طالب للقب الدكتوراه/ جامعة حيفا

المادي فقط، بل أيضا وهذا الأهم على صعيد الذاكرة والهوية.

يهدف هذا المقال إلى فحص التحول الذي جرى على التوجه الاسرائيلي من مؤسسات التعليم العالي الاسرائيلية، بداية من النقاش الذي احتدم في العقود الأولى من قيام الدولة حول إقرار قانون مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ويبين الآراء والاتجاهات المختلفة التي تعاطت مع هذا النقاش، ويبين النقاش انه تمحور حول ماهية مؤسسات التعليم العالي في سياق عملية بناء الدولة والتجاذب الذي كان بين المؤسسة الحكومية والمؤسسة الأكاديمية حول مضامين التعليم العالي. ونهاية في التوجه الرأسمالي في التخطيط والنظر الى هذه المؤسسات، وانعكاسات ذلك على مميزات التعليم العالي في اسرائيل وتطوره ومؤسساته.

## قانون مجلس التعليم العالي والتوجه الجمهوراني

تقاطعت الأكاديميا الإسرائيلية مع المشروع الصهيوني منذ إنشاء الجامعة العبرية في القدس في العشرينيات من القرن الماضي. وسخرت الأكاديميا الإسرائيلية لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين قبل نكبة فلسطين وبعدها، وعمل باحثوها على تزويد المشروع الصهيوني بالنظريات والآليات العلمية لتثبيت المشروع الصهيوني في فلسطين وتعزيز هيمنته في كل المجالات والصعد. الأكاديميا الإسرائيلية هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني.

يمثل التعليم أداة مهمة في عملية تشكيل وعي سياسي، والتزام أيديولوجي قومي، يتجاوز الالتزام المحلي (**Inkeles and Smith، ١٩٧٤**)، كما ويؤدي إلى إنتاج نخب وقيادات سياسية، كجزء من عملية تحديث التعليم، وهذا لا يقل أهمية عما سبقه (Anderson ١٩٦٦). وقد نظر المشروع الصهيوني إلى جهاز التعليم عموماً، وإلى التعليم العالي– كمحصلة– بهذا المنظار النظري، واعتبره جزءا لا يتجزأ، بل وربما من الحلقات الأهم في عملية بناء الدولة والأمة، وصياغة الهوية الجماعية بشكل قائم على الانتقاء والتعبئة (أبو عصبة، ٢٠٠٦).

لذلك يمكن القول أنه حتى التعليم العالي الفلسطيني في إسرائيل لم يتطور في سياق فلسطيني أو عربي، بل تطور داخل الجامعة الإسرائيلية، وتعتبر الاكاديميا الإسرائيلية–الصهيونية السياق الذي تطور، ويستمر التعليم العالي الفلسطيني بالتطور داخله، حتى أنه لم تنشأ جامعة عربية فلسطينية داخل إسرائيل، يمكن أن تشكل مركز جذب ثقافي وأكاديمي للفلسطينيين في إسرائيل أو مكانا لإنتاج الثقافة والبحث العلمي. لقد انعكس هذا الفراغ على غياب مبادرات لتطوير علم اجتماع فلسطيني، حتى في أبحاث تتعلق بدراسة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، في الوقت نفسه ازدهرت النظريات الصهيونية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا والرواية التاريخية في خدمة المشروع الصهيوني وبناء الدولة فيما بعد.

يعتبر السياق الذي تطور فيه التعليم العالي الإسرائيلي مهما، فالجامعة الإسرائيلية ليست مؤسسة تعليمية فقط، بل جزء لا يتجزأ من المبنى اليهودي للدولة، وهي جامعة صهيونية، جاءت كجزء من المشروع الصهيوني في فلسطين، وقد طرحت مسألة الحرية الأكاديمية داخل الجامعات في النقاش الذي أثير في بداية الخمسينيات على خلفية سن قانون مجلس التعليم العالي (فولنسكي، ٢٠٠٥، ٣١). حيث أرادت الدولة التدخل في عمل مؤسسات التعليم العالي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من عملية بناء الأمة والدولة اليهودية (كولت، ١٩٩٧. كوهن، ٢٠٠١).

يعود تاريخ التعليم العالي الصهيوني إلى فترة الانتداب البريطاني، حيث أقيمت الجامعة العبرية في العام ١٩٢٥، والتي كانت في البدء مؤسسة بحثية للدراسات اليهودية بالإضافة إلى معهد للكيمياء (للتوسع لنظر: كاتس وهيد، ١٩٩٧، كوهن، ٢٠٠٦) ومعهد "التخنيون" العام ١٩٢٤، ومعهد "وايزمان" الذي أقيم العام ١٩٣٣، وعرف آنذاك بمعهد "زيف" حتى العام ١٩٤٩، وكلية

جامعة تل أبيب

**يكشف كتاب التكليف للجنة صياغة قانون مجلس التعليم العالي، عن المناخ السائد في تلك المرحلة، والتي خضع فيها كل تطور لعملية بناء الدولة وأمنها، حيث يلمح المتتبع لتلك المرحلة أن الهاجس الأمني ممزوجا بالفكر الصهيوني كان وراء بناء سياسات الدولة بما فيها التعليمية والاجتماعية**

الاقتصاد والحقوق في تل أبيب، والتي أقيمت العام ١٩٣٥ (للتوسع انظر: فلزنتال، ١٩٦٧. اران، ١٩٧٠).

قام بن غوريون، (رئيس الوزراء الإسرائيلي)، في العام ١٩٥٠، بتعيين لجنة لصياغة قانون مجلس التعليم العالي، برئاسة قائد هيئة الأركان الأول للجيش الإسرائيلي "يعقوب دوري"، والذي شغل وقت التعيين، منصب رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة، الأمر الذي أكد على التوجه السياسي في عملية بناء وصياغة أهداف التعليم العالي في إسرائيل، لتنسجم مع عملية بناء الدولة، وإلا ففي أي سياق يمكن أن نفهم العلاقة بين شخصية عسكرية والتعليم العالي؟. وقد كلفت اللجنة بوضع توصياتها بخصوص التعليم العالي الإسرائيلي، بناء على الأهداف والتوجيهات الحكومية التالية:

١- تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في الدولة

٢-تبعية التعليم والبحث العلمي لضرورات بناء الدولة وأمنها

٣-تبعية مؤسسات التعليم العالي للدولة

٤-إدارة مؤسسات التعليم العالي، مع المحافظة على استقلاليتها وجذب كبار العلماء اليهود من العالم إلى إسرائيل، وكذلك جذب الطلاب اليهود في الشتات للتعلّم في المؤسسات التعليمية في إسرائيل (أرشيف الدولة، غ/٥٥٤٥/٤٣، مقتبس عند فولنسكي، ٢٠٠٥).

وقد ضمت اللجنة ممثلي مؤسسات التعليم العالي الثلاث التي كانت موجودة آنذاك في اسرائيل، الجامعة العبرية، معهد "وايزمان" للعلوم ومعهد "التخنيون".

يكشف كتاب التكليف للجنة صياغة قانون مجلس التعليم العالي، عن المناخ السائد في تلك المرحلة، والتي خضع فيها كل تطور لعملية بناء الدولة وأمنها، حيث يلمح المتتبع لتلك المرحلة أن الهاجس الأمني ممزوجا بالفكر الصهيوني كان وراء بناء سياسات الدولة بما فيها التعليمية والاجتماعية. في كتابه: "تاريخ إقامة جامعة بار ايلان بين الدين والسياسة" يوضح "مناحيم كلاين" الجو العام الذي ساد تلك الفترة، حيث يقول: "كل شيء تابع لعملية بوتقة الصهر الرسمية، مكانة الفرد كانت تابعة للمجموع القومي، ولم يحمل أي مشروع أو مؤسسة أية قيمة دون ختم وموافقة الدولة" (كلاين، ١٩٩٨، ٣٣). لقد تأثرت اللجنة بالتوجه الصارم لرئيسها الذي تعامل كقائد جيش لا كأكاديمي حيث أوضح لأعضائها، بان التزام اللجنة بتلبية احتياجات الدولة، وتوقعات الحكومة، هو التزام مركزي، بينما التزامها لمؤسسات التعليم العالي ثانوي (فولنسكي، ٢٠٠٥، ٣٤).

جاءت المعارضة الوحيدة على جوهر التكليف، وتوجهات اللجنة، من رئيس الجامعة العبرية، بروفسور "زليغ برودسكي". ففي بحثه عن "تاريخ الجامعة العبرية بين الحرية الأكاديمية والتبعية السياسية"، يقول "كوهن"، إنه نشأ واقع: "..طالبت مؤسسة (التخنيون) بتأميمها من قبل الدولة، ومؤسسة أخرى (معهد وايزمان) تعمل أساسا لصالح الدولة في المجالات العسكرية والأمنية، بينما بقيت الجامعة العبرية، منفردة، تخوض معركة من أجل الحرية الأكاديمية، وإعاقة تدخل الدولة في شؤونها" (كوهن، ٢٠٠١، ١٦٠، كوهن، ٢٠٠٦).

كشفت النقاشات التي دارت داخل لجنة "دوري" عن الخلافات بين ممثلي الجامعة العبرية من جهة، وبين باقي أعضاء اللجنة، من جهة أخرى، في كل المجالات تقريباً: تعيين المحاضرين وترقيتهم، قبول الطلاب، مضامين التعليم والبحث العلمي. حيث خلصت اللجنة في توصياتها إلى تهميش مؤسسات التعليم العالي في عملية اتخاذ القرار في هذه المجالات لحساب مجلس التعليم العالي المقترح ولصالح الحكومة (كوهن، ٢٠٠١، كلاين، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، فلونسكي، ٢٠٠٥).

كما اقترحت اللجنة إقامة مؤسسة عليا تسمى: "مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلم"، واقترحت أن يضم هذا المجلس ٢٥ عضوا، ويرئسها رئيس الحكومة[٢]. وتضم رئيس هيئة الأركان (أرشيف الدولة، غ/٥٥٤٥/٤٣، مقتبس عند فولنسكي، ٢٠٠٥).

شكلت توصيات لجنة "دوري" النهائية، أساسا لاقتراح القانون

**يتضح من المحاولة الأولى لسن قانون مجلس التعليم العالي، أن الحكومة رأت بمؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي، جزءا لا يتجزأ من عملية بناء الدولة، واعتبرت الحكومة هذه المسألة جوهرية في كل قانون حول الموضوع، أو في تركيبة المجلس، وعمل مؤسسات التعليم العالي في القضايا الإدارية والبحثية. أرادت الحكومة بشكل واضح، تجنيد مجلس التعليم العالي ومركباته لخدمة الدولة ومؤسساتها، وربطت عملية المصادقة على القانون، بتمثيل متساوٍ بين ممثلي الحكومة، وممثلي مجلس مؤسسات التعليم العالي**

الأول للتعليم العالي الذي وضع على طاولة النقاش في الكنيست في العام ١٩٥٢، وأطلق عليه: "قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلم"، وقد عرض وزير المعارف "بن تسيون دينور"، اقتراح القانون في خطاب تضمن تناقضا واضحا في جوهر القانون، الذي استند على أساسين متناقضين، الأول: الحرية الأكاديمية، التي تشكل الشرط الأساسي لتطور العلوم وحركة المجتمع، الثاني: الحاجة لتجنيد البحث العلمي لاحتياجات الأمة وبناء الدولة.

خلص النقاش في الكنيست حول اقتراح القانون، إلى نقله للمداولة للجنة التعليم التابعة للكنيست، وخصصت اللجنة ١٩ جلسة لنقاش اقتراح القانون، واثنتي عشرة جلسة أخرى، لنقاشات اللجنة الفرعية لشؤون التعليم العالي. أدخلت اللجنة تغييرات جوهرية على اقتراح القانون، ومنها: تقليص تمثيل ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي، حيث اقترحت أن يكون التمثيل الحكومي مساويا لتمثيل مؤسسات التعليم العالي، وخلصت اللجنة إلى أن تمثيل الحكومة، يشمل عضوية كل من: وزير المعارف، قاضٍ في المحكمة العليا، مدير عام وزارة المعارف، ممثل عن المجلس العلمي في مكتب رئيس الحكومة، وممثل عن سلاح العلوم في الجيش الإسرائيلي.

كانت مسألة التوازن بين ممثلي الحكومة، وممثلي مؤسسات التعليم العالي مسألة حاسمة بالنسبة للحكومة. "حاييم كوهن" المستشار القضائي للحكومة، كان قد هدد بأنه في حالة تم اقتراح قانون يخل بهذا التوازن، فانه سوف يحرص على سحب صلاحيات المجلس المقترح، وسحب القانون أساسا (فولنسكي، ٢٠٠٥، ٤٦).

وصلت النقاشات حول الموضوع إلى طريق مسدود، وخصوصا بعد المطالبة بالاعتراف بمؤسسات أخرى، كمؤسسات أكاديمية جامعية في تل أبيب، ورمات غان أو بار ايلان (حول النضال للاعتراف بجامعة بار ايلان انظر: كلاين، ٢٠٠٦، شفارتس، ٢٠٠٦).

يتضح من المحاولة الأولى لسن قانون مجلس التعليم العالي، أن الحكومة رأت بمؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي، جزءا لا يتجزأ من عملية بناء الدولة، واعتبرت الحكومة هذه المسألة جوهرية في كل قانون حول الموضوع، أو في تركيبة المجلس، وعمل مؤسسات التعليم العالي في القضايا الإدارية والبحثية. أرادت الحكومة بشكل واضح، تجنيد مجلس التعليم العالي ومركباته لخدمة الدولة ومؤسساتها، وربطت عملية المصادقة على القانون، بتمثيل متساوٍ بين ممثلي الحكومة، وممثلي مجلس مؤسسات التعليم العالي.

تعرقل سن قانون مجلس التعليم العالي بعد انتخابات الكنيست الثالثة. وبعد انقضاء الانتخابات، بادرت الحكومة إلى العمل على سن قانون جديد، لتجاوز التغييرات الجوهرية التي وضعتها لجنة المعارف السابقة. وفي العام ١٩٥٤، شكل وزير المعارف "دينور" لجنة استشارية في شؤون التعليم العالي والعلم، تكون مهمتها: صياغة اقتراح قانون جديد لمؤسسات التعليم العالي، والذي قدمته اللجنة كاقتراح قانون للكنيست، للمرة الثانية في العام ١٩٥٥ (كلاين، ١٩٩٨).

حسب الاقتراح الجديد سيرأس مجلس التعليم العالي وزير المعارف، وليس رئيس الحكومة[٤] كما ورد في اقتراح القانون من العام ١٩٥٢. كما تم تقليص ممثلي الحكومة في المجلس إلى ثمانية أعضاء، من أصل ٣٣ عضوا هم أعضاء المجلس المقترح. تدل التغييرات على أن الحكومة كانت مستعدة لتقليص عدد ممثليها في المجلس المقترح والتنازل عن تنصيب رئيس الحكومة كرئيس لمجلس التعليم العالي. ويدل ذلك على بداية انسحاب الدولة من الدور المباشر والمهيمن على مؤسسات التعليم العالي، والتعويض عن ذلك بتأثير غير مباشر سنرى ملامحه لاحقا. وبذلك فقد دخلت تغييرات جوهرية على الاقتراح الجديد من العام ١٩٥٥، يمكن تلخيصها في أربعة تغييرات:

**يوضح هذا الصراع الذي استمر ثماني سنوات، (منذ لجنة "دوري"، وحتى إقرار القانون، مرورا بالفراغ الذي نظم العلاقة بين المؤسسة المركزية، ومجلس التعليم العالي، حتى العام ١٩٧٣، بإقامة "لجنة الموازنة والتخطيط")، التوتر بين رغبة الدولة في استغلال البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والسيطرة عليه، وبين رغبة هذه المؤسسات في الحفاظ على الحد الأدنى من الحرية الأكاديمية والتنظيمية**

الأول: العلاقة بين البحث الأكاديمي وبناء الدولة: أكد اقتراح القانون الأول، أن أحد أهداف المجلس، هو العمل على تبعية التعليم العالي، والبحث العلمي، لاحتياجات الدولة وتطوير بنائها. أما في اقتراح القانون الثاني، فقد شدد على ملاءمة البحث العلمي (وليس تبعية) لاحتياجات الدولة، في النهاية قد يكون المعنى واحدا، ولكن التشديد على هذه العلاقة كانت اخف في اقتراح القانون الثاني. بالإضافة إلى ذلك ففي الاقتراح الأول كانت الدولة في مركز البحث العلمي والتعليم العالي، بينما في الاقتراح الثاني، فإننا نرى أن مؤسسات التعليم العالي، تقع في مركز العمل البحثي.

الثاني: بخلاف الاقتراح الأول، اعتبر مجلس التعليم العالي في الاقتراح الثاني، مؤسسة بحثية أيضا. جاء هذا التغيير لتعويض الحكومة على تقليص تمثيلها في المجلس، وتقليل التشديد على العلاقة المتبادلة بين البحث العلمي، وبناء الدولة. حيث يعطي الاقتراح الثاني الحكومة تحديد الأجندة البحثية التي تخدم عملية بناء الدولة.

الثالث: يتعلق هذا التغيير في تركيبة مجلس التعليم العالي المقترح، حسب الاقتراح الجديد، ستتكون عضوية المجلس من ثمانية ممثلين عن الحكومة، ثمانية ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث، عشرة ممثلين لعلماء من سكان إسرائيل، وأربعة علماء من خارج سكان إسرائيل، (اقترح منهم اينشتاين)، ويضاف إليهم ثلاثة ممثلين عن مؤسسات للتعليم العالي، سيتم الاعتراف بها في المستقبل، وممثل الوكالة اليهودية.

الرابع: يتعلق هذا التغيير في صلاحية مجلس التعليم العالي بإقرار دستور مؤسسات التعليم العالي ومراقبته، ففي حين يعطي الاقتراح الأول، صلاحية واسعة للمجلس المقترح، كإقرار الدستور، ومراقبته، فان الاقتراح الثاني (العام ١٩٥٥) يقيّد صلاحية المجلس في إقراره، دون العمل على مراقبته.

تعرض الاقتراح الثاني لقانون مجلس التعليم العالي، لانتقادات شديدة في الكنيست، لكل جانب فيه، خصوصا بما يتعلق باعتبار المجلس المقترح مؤسسة بحثية أيضا، الأمر الذي يهدد عملية تطور المؤسسات الجامعية القائمة، وضع الاقتراح الثاني جانبا مع تنحي وزير المعارف "بن تسيون دينور" من الحياة السياسية، وجاء مكانه "زلمان أران"، الذي قام بدوره بتعيين لجنة جديدة لصياغة مسودة لاقتراح قانون مجلس التعليم العالي، وقدم الاقتراح الثالث في العام ١٩٥٨ للكنيست، التي أقرته بعد ثماني سنوات من تداول هذا الموضوع (فولنسكي، ٢٠٠٥، كلاين، ١٩٨٨).

جاء اقتراح القانون الثالث، بعد مداولات في لجنة عينها وزير المعارف الجديدة، وكانت اللجنة برئاسة عميد بنك إسرائيل "دافيد هوروفيتش"، وجاء في كتاب التكليف إن هدف اللجنة صياغة اقتراح قانون لمجلس التعليم العالي، يهدف إلى جملة من الأهداف، منها: "معالجة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، بما يتلاءم من احتياجات الدولة" (هوروفيتش وفولنسكي، ١٩٩٩). لم يتعرض الاقتراح الجديد الذي أعد إلى نقد شديد كسابقيه، ولكن أدخلت عليه بعض التعديلات التي تتعلق بتركيبة المجلس والحرية الأكاديمية، وبقيت مسألة غياب جسم وسطي ينسق بين المجلس والحكومة، مسألة تقلص من الحرية الأكاديمية للمجلس، الأمر الذي تم تجاوزه في العام ١٩٧٣، بعد إقامة "لجنة الميزانية والتخطيط". يعتبر اقتراح القانون الثالث الذي أقر في الكنيست، حالة متقدمة نسبيا عن الاقتراحات السابقة، حيث يشكل ممثلو الحكومة ربع أعضاء مجلس التعليم العالي، وأعطيت أهمية أكبر لممثلين من الساحة الأكاديمية والبحثية.

يوضح هذا الصراع الذي استمر ثماني سنوات، (منذ لجنة "دوري"، وحتى إقرار القانون، مرورا بالفراغ الذي نظم العلاقة بين المؤسسة المركزية، ومجلس التعليم العالي، حتى العام ١٩٧٣،

**شكلت سنوات التسعينيات بداية عملية الخصخصة في التعليم العالي الاسرائيلي، وكانت الكليات التعبير الأبرز لهذا التوجه، حيث ساهمت الكليات الأكاديمية، التي ارتفع عددها في عقد التسعينيات، في هذا التحول الكمي، وسهلت من قضية متناولية التعليم العالي (شرمان، ١٩٩٦)، وأدت إلى ازدياد أعداد الطلاب الجامعيين في إسرائيل**

بإقامة "لجنة الموازنة والتخطيط")، التوتر بين رغبة الدولة في استغلال البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والسيطرة عليه، وبين رغبة هذه المؤسسات في الحفاظ على الحد الأدنى من الحرية الأكاديمية والتنظيمية.

**من التعليم الجمهوراني الى الخصخصة**

أدخلت تعديلات متكررة على قانون مجلس التعليم العالي في السنوات المتعاقبة على صيغة القانون النهائي العام ١٩٥٨، وذلك استجابة للتطورات التعليمية في إسرائيل. حيث أن التطورات الكمية والنوعية التي حدثت عليه وجدت لها مكانا في بنود قانون مجلس التعليم العالي بعد تعديله، والذي استمر تعديله حتى السنوات الأخيرة.

ازدادت المطالبة بزيادة متناولية التعليم العالي، في سنوات الستينيات المتقدمة، وجاءت الخطوة الأولى، بإقامة جهاز مؤسسات التحضير الأكاديمية في الجامعات، الذي تأسس في العام ١٩٦٣، بمبادرة من وزارة المعارف، مجلس التعليم العالي ووزارة الدفاع، وكان هدف هذه المؤسسات، توفير فرصة ثانية، لشرائح سكانية لديها الدافع وإمكانية الانخراط في التعليم العالي. هنالك من يعتقد أن مؤسسات التحضير الأكاديمية، جاءت لمساعدة الجنود أبناء الطوائف الشرقية لإكمال شهادة البغروت، والانخراط في المؤسسات الجامعية، (فولنسكي، ٢٠٠٥، ٧٧). وبذلك فهي جزء من التفكير العسكري والأمني الذي أثر على تطور التعليم العالي الإسرائيلي. ويدل ذلك أن تطور مؤسسات التعليم العالي التي جاءت بعد سن قانون مجلس التعليم العالي جاء بهدف الإجابة على احتياجات الدولة، وقد تمت ملاءمة قانون مجلس التعليم العالي وتعديله على ضوء هذه الاحتياجات.

مر التعليم العالي في إسرائيل، بتحولات كبيرة خلال العقود التي تلت إقرار قانون مجلس التعليم العالي، وكان جوهر هذا التحولات ذا طابع كمي أساساً، رغم التغييرات النوعية التي جرت في الأكاديمية الإسرائيلية، وكانت التحولات الكمية نتيجة لعوامل اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية، ديمغرافية وتنظيمية (بسلر، ٢٠٠٥– رسالة دكتوراه)، أدت التغييرات الاقتصادية إلى ازدياد الحاجة لقوى عاملة متعلمة ومهنية، وذات ثقافة جامعية وأكاديمية، وذلك، بسبب تطور الاقتصاد الإسرائيلي الصناعي والتكنولوجي، وتراجع المهن التقليدية، أما التحولات الاجتماعية، فكانت نتيجة مطالبة وضغط شرائح سكانية اجتماعية ضعيفة ومهمشة، لتعميق متناولية أبناء هذه الشرائح للتعليم العالي، أما التحولات الديمغرافية، فكانت نابعة من الزيادة السكانية في إسرائيل، إما بسبب الزيادة الطبيعية، أو بسبب الهجرة، أما التحولات التنظيمية أو البنيوية، فترجع إلى تحسن جهاز التعليم دون الجامعي، وإصلاحه الأمر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على التعليم العالي، إلى جانب هذه العوامل، يمكن إضافة العامل الإيديولوجي، الذي سيطر على تفكير متخذي القرار، الذين أصبحوا يؤمنون بأهمية المساواة في التعليم عموما، وفي متناولية التعليم العالي خصوصا (مبراخ، ٢٠٠٦، ١١٠).

شكلت سنوات التسعينيات بداية عملية الخصخصة في التعليم العالي الاسرائيلي، وكانت الكليات التعبير الأبرز لهذا التوجه، حيث ساهمت الكليات الأكاديمية، التي ارتفع عددها في عقد التسعينيات، في هذا التحول الكمي، وسهلت من قضية متناولية التعليم العالي (شرمان، ١٩٩٦)، وأدت إلى ازدياد أعداد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، وتؤهل هذه الكليات طلابها للحصول على اللقب الأول في شتى المواضيع، وتقوم بتسهيل شروط القبول لمواضيع مطلوبة في الجامعات، التي تكون شروط القبول فيها صعبة جدا، كالمحاماة وإدارة الإعمال. ساهمت الكليات في رفع عدد الطلاب الجامعيين في اسرائيل، فبعد قيام دولة إسرائيل، وصل عدد الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعة العبرية والتخنيون، إلى حوالي ١,٦٣٥ طالبا، وشكلوا أقل من ٣٪ من الفئة العمرية ١٨. ووصل عددهم

التعليم العالي في اسرائيل: توسع متسارع

بعد خمسين عاما، إلى حوالي ١٦٤ ألفا (من ضمنهم طلاب الجامعة المفتوحة)، وشكلوا أكثر من ٣٠٪ من الفئة العمرية ١٨ عاما (غوري–روزنبلت، ٢٠٠٠، ١١).

**جدول رقم(١): تطور التعليم العالي في إسرائيل (١٩٩٠–٢٠٠٢)**

| | ١٩٩٠ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|
| الجامعات | ٨ | ٨ | ٨ |
| الكليات الأكاديمية | ١٣ | ٣٠ | ٤٥ |
| عدد الطلاب | ٧٨,٠٠٠ | ١٢٥,٢٨٠ | ١٨٠,٧٠٠ |
| مجمل الطلاب في اللقب الأول | ٥٥,٢٣٠ | ٩٢,٥٣٠٠ | ١٣٧,٨٠٠ |
| طلاب اللقب الأول في الكليات | ٩,٩٤٠ | ٢١,٢٨٠ | ٦١,٨١٦ |

المصدر: ترتيب وتنسيق من تقارير لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي.

مر جهاز التعليم العالي في إسرائيل في بداية عقد التسعينيات بعدد من التحولات، كان في مركزها الضغط السياسي والجماهيري لتعميق فكرة متناولية التعليم لدى القطاعات الهامشية في المجتمع الإسرائيلي، بعد أن تحولت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات نخبوية ومغلقة (فولنسكي، ٢٠٠٥). وشكل عقد التسعينيات ثورة في هذا السياق، فقد أقيمت كليات أكاديمية موزعة جغرافيا ومتعددة المجالات والتخصصات، وفتحت الجامعة أبوابها لأبناء البلدات النائية والطبقات الهامشية في الدولة.

وبذلك فان عقد التسعينيات يشكل ثورة حقيقية في مسألة متناولية التعليم العالي، وكانت متناولية التعليم العالي، قد توسعت، بداية، في سنوات السبعينيات والثمانينيات، ولكن يعتبر عقد التسعينيات، انطلاق الثورة الكبيرة بكل ما يتعلق بمسألة متناولية التعليم العالي، بين الشرائح المختلفة (Guri–Rosenblit، ١٩٩٣).

بدأت فكرة توسيع متناولية التعليم العالي في منتصف السبعينيات، وتم تطبيقها خلال عقد الثمانينيات. وتبين النتائج انه خلال عقد من السنين، وتحديدا منذ العام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى العام ١٩٩٢/١٩٩٣، ارتفع عدد الطلاب في الجامعات بنحو ٥٠٪، وفي كليات التعليم العالي غير الجامعية، ارتفع بسبعة أضعاف (٧٠٠٪).

الى جانب قيام كم كبير من الكليات التي عبرت عن التوجه الرأسمالي والخصخصة في التعليم العالي، كان ادخال امتحان البسيخومتري كأداة تصنيف الى الجامعات مع بداية الثمانينيات مؤشرا آخر على التوجه الرأسمالي في التعليم العالي، حتى أواخر سنوات الستينيات شكلت شهادة البغروت المقياس الوحيد للقبول للتعليم في الجامعات، حيث تم تصنيف الطلاب على الكليات المختلفة بناء على معدل العلامات في شهادة البغروت. كليات معينة مثل علم النفس والعمل الاجتماعي طلبت بالاضافة الى شهادة البغروت ان يقدم الطالب امتحان بسيخومتري. في سنوات السبعينيات دخل امتحان البسيخومتري بقوة كامتحان تصنيفي في الجامعات في كل الكليات والمدارس الاكاديمية، يحمل الامتحان في فلسفته جوهرا رأسماليا واضحا، حيث ينطلق الامتحان من الادعاء أنه بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المتسجلين للجامعات فان هنالك حاجة لأداة تصنيف للطلاب يتم من خلالها اختيار الطلاب الذين لديهم أكبر الآمال للنجاح في التعليم الاكاديمي، وذلك بسبب الفجوة بين عدد المتسجلين وبين قدرة هذه المؤسسات على استيعابهم.

لقد أدت خطوات الخصخصة والرأسمالية في التعليم العالي، الى إدخال هذه المؤسسات في أزمات كبيرة على المستوى المالي وعلى المستوى البحثي والمهني، ومن أجل تجاوز هذه الأزمات، أقيمت في إسرائيل عدة لجان منها مركزية، ومنها فرعية بهدف فحص جهاز التعليم العالي، وقد حاولت هذه اللجان اقتراح إصلاحات

**لقد أدت خطوات الخصخصة والرأسمالية في التعليم العالي، الى إدخال هذه المؤسسات في أزمات كبيرة على المستوى المالي وعلى المستوى البحثي والمهني، ومن أجل تجاوز هذه الأزمات، أقيمت في إسرائيل عدة لجان منها مركزية، ومنها فرعية بهدف فحص جهاز التعليم العالي، وقد حاولت هذه اللجان اقتراح إصلاحات إدارية هيكلية لمؤسسات التعليم العالي من جهة، وزيادة مساحة متناولية التعليم العالي من جهة أخرى. وقد تعرضت اللجان التي فحصت المبنى الهيكلي للجامعات إلى نقد شديد، وخصوصا المطالبة بخصخصة التعليم العالي البحثي، أو اتباع مبدأ التمثيل السكاني الاجتماعي في مجلس التعليم العالي، الأمر الذي يهدد مهنية المؤسسات الجامعية (انظر إلى هذا النقاش في: غور-زئيف، ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).**

إدارية هيكلية لمؤسسات التعليم العالي من جهة، وزيادة مساحة متناولية التعليم العالي من جهة أخرى. وقد تعرضت اللجان التي فحصت المبنى الهيكلي للجامعات إلى نقد شديد، وخصوصا المطالبة بخصخصة التعليم العالي البحثي، أو اتباع مبدأ التمثيل السكاني الاجتماعي في مجلس التعليم العالي، الأمر الذي يهدد مهنية المؤسسات الجامعية (انظر إلى هذا النقاش في: غور-زئيف، ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

لقد بدأت السياسات الحكومية تتجه نحو تبني قيم السوق في التعليم العالي الاسرائيلي، والابتعاد عن المفاهيم الجمهورانية في وضع السياسات التعليمية، الا أن ذلك لا يلغي وجود التمييز البنيوي ضد الفئات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص الطلاب العرب (مصطفى، ٢٠٠٦).

لقد أقامت اسرائيل الكثير من اللجان لفحص موضوع التعليم العالي، وكان آخرها لجنة "شوحط" التي فحصت الموضوع من خلال التفكير الاقتصادي وقيم السوق الرأسمالي بالأساس، وتنسجم هذه اللجنة مع لجنة "دوفرات" التي اقيمت لفحص جهاز التعليم في اسرائيل والتي انطلقت في فحصها وتوصياتها من خلال قسم السوق والتفكير الاقتصادي.

في السنوات الأخيرة قلصت وزارة المالية ميزانية مجلس التعليم العالي بمعدل أكبر من أي قطاع آخر في الاقتصاد. مشاركة الدولة في الميزانية بالنسبة لعدد الطلاب انخفضت بمعدل النصف. وكانت الآثار على مكانة العلم الاسرائيلي وجودة اللقب الاكاديمي الذي يمنح للخريجين واضحة. على خلفية هذه الازمة تشكلت "لجنة شوحط"، وقد ركزت اللجنة بالفعل على مشاكل الميزانية، وقد قدمت اقتراحات وقدمت توصيات، و"لكن لأسباب غير واضحة لم تبحث اقتراحاتها في الحكومة التي عينتها. ولكن حتى لو جرى ذات يوم بحث لقرارات "لجنة شوحط" وحتى لو أقرت توصياتها، فمشكوك فيه أن يكون فيها ما يحل الأزمة العميقة" (يديعوت احرونوت، ٢٠٠٧/١٠/١٦).

لقد تشكلت لجنة شوحط في تشرين الثاني ٢٠٠٦ على خلفية أزمة في مؤسسات التعليم العالي. وكان هدف اللجنة معالجة قضيتين: الأولى الظاهرة المسماة "هروب الأدمغة": مغادرة باحثين اسرائيليين لامعين، يحصلون في الخارج على أجر وموازنات بحث أعلى؛ والثاني هو ميزانية التعليم العالي، التي تقلصت في سنوات الأزمة الاقتصادية – سنوات الانتفاضة الثانية. صحيح أنه في السنتين الاخيرتين أعيد جزء من التقليص، ولكن لما كان طرأ أيضا ارتفاع كبير في عدد الطلاب، فان الميزانية للطالب انخفضت. واليوم ينقص الجهاز نحو مليار شيكل مقابل المليار الذي كان دارجا في العام ٢٠٠٠ – السنة الذروة من ناحية الميزانية لجهاز التعليم العالي (هآرتس، ٢٠٠٧/١١/٤). هدفت اللجنة الى إعادة بناء المبنى الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي، وتقليص المصروفات، ورفع القسط التعليمي[٤]، حيث تعاملت الدولة مع مؤسسات التعليم العالي كما تتعامل مع أزمة الحكم المحلي في اسرائيل، وذلك من خلال بندين: الأول زيادة المدخولات، والثاني تقليص المصروفات.

### الخلاصة

يتضح من مسيرة المداولات التي حدثت على قانون مجلس التعليم العالي، أن تأخير سن القانون جاء في أعقاب النقاش الذي كان حول ماهية المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل، استمر هذا النقاش والمداولات قرابة عقد من الزمان. وتمحور النقاش حول مسألة واحدة وهي استقلالية مؤسسات التعليم العالي، فالدولة وخصوصا بن غوريون كأحد قيادة الجيل المؤسسين، ومن خلال

فهمه الشامل لطبيعة المرحلة التي يمر بها المشروع الصهيوني بعد قيام إسرائيل، بادر إلى سن قانون يخضع البحث العلمي لاحتياجات الدولة على المستوى المادي والثقافي.

لقد مرت عملية سن قانون مجلس التعليم العالي بثلاث محاولات خلال العقد الأول من قيام إسرائيل، وقد فشلت المحاولتان الأوليان، في البداية بسبب الخلاف الذي كان حول ماهية القانون، لم تكن مؤسسات التعليم العالي تعارض التبعية للدولة، كما يبدو من الوهلة الأولى، فرؤساء المؤسسات الأكاديمية أرادوا بن غوريون أن يكون رئيسا لمجلس التعليم العالي، إلا أن الاقتراحين كانا في الحقيقة تهميشا كليا لمؤسسات التعليم العالي وانتهاكا كليا لاستقلاليتها، حيث أن هذه المؤسسات أرادت تبعية تضمن استمرار تدفق الدعم الحكومي إليها في ظل وجود حيز معقول من الحرية الأكاديمية، فالمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية لم تكن بحاجة إلى وصاية من أحد للمساهمة في بناء الدولة وصياغة سوسيولوجيا إسرائيلية ورواية تاريخية فهي بطبيعة الحال كانت جزءاً من هذا المشروع، بل أرادت أن تضمن حيزا معقولا من استقلاليتها في ظل هيمنة حزبية وشخصية لبن غوريون في السنوات الأولى من قيام الدولة، وفي هذه السنوات تتحدد السمات الكبرى للمرحلة القادمة.

يمكن القول، في النهاية، أن التعليم العالي تأثر بالمناخ السياسي، بحيث كان صناع القرار –في فترة من الفترات– يرون التعليم العالي أداة لخدمة الأهداف السياسية العامة للدولة (بناء "الأمة" وهويتها الجماعية)، وقد سيطر هذا التوجه على الخطاب الأكاديمي المركزي في الجامعات الإسرائيلية، وتم تغييب الخطاب الأكاديمي النقدي، حتى بداية عقد التسعينيات، حيث ظهرت بوادر لخطاب نقدي ما بعد صهيوني في العلوم الاجتماعية، وظاهرة المؤرخين الجدد في العلوم الإنسانية. وقد انعكس كل ذلك على الطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية كما سنرى لاحقا، أو كما بينا ذلك في الخلاصة التنفيذية.

في مقابل التوجه الجمهوراني الذي سيطر على نظرة المؤسسين لمؤسسات التعليم العالي ودورها في عملية بناء الدولة، فان التوجه الحالي يتعامل مع هذه المؤسسات من خلال قيم السوق والخصخصة، ان السماح باقامة الكليات (رغم ارتباط ذلك بمجلس التعليم العالي) هو الخطوة الاولى في عملية خصخصة التعليم العالي الاسرائيلي، وهي جزء من عملية بدأت في الاقتصاد الاسرائيلي منذ سنوات الثمانينيات. تتراجع الدولة في العقد الأخير من التوجه الجمهوراني الى التوجه الليبرالي في التعامل مع مؤسسات التعليم العالي على عدة مستويات: الأول حجم الدعم الحكومي لهذه المؤسسات، والثاني: دور هذه المؤسسات في الانسجام التام مع السياسات الحكومية والبحث العلمي المجند، فقد ظهر داخل الجامعات الاسرائيلية توجهات بحثية نقدية للتيار المعرفي المركزي في الجامعات الاسرائيلية. طبعا لا يعني هذا الانتقال أن مؤسسات التعليم العالي الاسرائيلية أصبحت متحررة من تجندها لصالح المشروع الصهيوني، الا انها اليوم أقل تجندا عما كان في السابق، كما ان ارتباطها بالدولة أصبح من الناحية البحثية أقل تماسكا بسبب عمليات الخصخصة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي من جهة، أو تلك التي تبادر إليها الدولة من جهة أخرى للتخلص من العبء المالي الملقى على عاتقها.

## المصادر


Anderson, Arnold (1966). The Modernization of Education. In: Myron Weiner (ed.). Modernization. New York: Basic Books. Pp: 68-80.

Champagne, Duane. (2004). Education, Culture and Nation Building: Development of the Tribal Learning Community and Educational Exchange. A Paper Presented at the Conference on Education, Social Development and Empowerment Among Indigenous People and Minorities: An International Perspective. Beer-Sheva: Ben-Gurion University, (16-18 June).

Inkeles, Alex and David Smith (1974). Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Leschinskey, Achim (1988). "Educational Theories and School Development in Germany in Historical Perspective". Education, 37. pp: 97-110.

Murry, J (1993). "Transformation and Empowerment Through Leadership Education: A Study of Transformation and Empowerment in Selected Leadership Education Programs". Dissertation Abstracts International, 53.

أبو عصبة، خالد (٢٠٠٦). جهاز التعليم في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

اران، ليديا (١٩٧٠). سياسات حكومة إسرائيل اتجاه التعليم العالي. القدس: مركز دراسة السياسات.

برودت، دافيد (٢٠٠٤). جهاز التعليم العالي في العقد القريب. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

بسلر، ع (٢٠٠٥). مجمل التعليم العالي: مسارات تغييرات اصطلاحية وبنيوية في التعليم العالي في اسرائيل ١٩٧٥-٢٠٠٠. رسالة دكتوراه: جامعة بار ايلان.

شرمان، نيل (١٩٩٦). الكليات كمورد لتطوير المناطق الهامشية. رحوبوت: الوكالة اليهودية ومركز دراسات التطوير.

شفارتس، دوف (٢٠٠٦). جامعة بار ايلان من الفكرة إلى الواقع. رمات غان: جامعة بار ايلان.

غور- زئيف، ايلان (١٩٩٩). الفلسفة، السياسة والتربية في إسرائيل. حيفا: زمورا بيتان- جامعة حيفا.

غور- زئيف، ايلان (٢٠٠٤). نحو تعليم للمنفى: تعددية ثقافية، ما بعد الكولونيالية، وتعليم مضاد في عهد ما بعد الحداثة. تل أبيب: منشورات رسلينغ.

غور- زئيف، ايلان (٢٠٠٥). نهاية الاكاديميا في إسرائيل؟. حيفا: كلية التربية- جامعة حيفا.

غوري-روزنبليت، سارة (٢٠٠٠). متناولية التعليم العالي: نظرات اجتماعية وعمليات التصنيف. القدس: معهد فان لير.

فلزنتال، دان (١٩٦٧). سياسات حكومة إسرائيل اتجاه مؤسسات التعليم العالي. رسالة ماجستير: الجامعة العبرية.

فولنسكي، عامي (٢٠٠٥). الأكاديمية في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢-٢٠٠٤. تل أبيب: مؤسسة شموئيل نئمان.

كاتس، شاؤول وميخال هيد (١٩٩٧). تاريخ الجامعة العبرية الجذور والبدايات. القدس: الجامعة العبرية.

كلاين، مناحيم (١٩٩٨). جامعة بار ايلان: أكاديميا، الدين والسياسة. القدس: منشورات مغنيس.

كلاين، مناحيم (٢٠٠٦). نضال جامعة بار ايلان للاعتراف الأكاديمي. في: دوف شفارتس (محرر). جامعة بار ايلان من الفكرة إلى الواقع. رمات غان: جامعة بار ايلان. ص: ٢٣-٦٢.

كولت، ي (١٩٩٧). "فكرة الجامعة العبرية في الحركة الوطنية اليهودية"، في: شاؤول كاتس وميخال هيد (محرران). تاريخ الجامعة العبرية الجذور والبدايات. القدس: الجامعة العبرية.

كولت، ي (١٩٩٧). "فكرة الجامعة العبرية في الحركة الوطنية اليهودية"، في: شاؤول كاتس وميخال هيد (محرران). تاريخ الجامعة العبرية الجذور والبدايات. القدس: الجامعة العبرية.

كوهين، اوري (٢٠٠١). الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول لدولة إسرائيل: الجامعة بين الاستقلالية الأكاديمية والتأقلم السياسي. رسالة دكتوراه: الجامعة العبرية.

مبراخ، زميرا (٢٠٠٦). "تطور مصطلح المساواة في التعليم العالي: مضمونه في جامعة بار ايلان". في: دوف شفارتس (محرر). جامعة بار ايلان من الفكرة إلى الواقع. رمات غان: جامعة بار ايلان. ص:١٠٧-١٢٦.

مصطفى، مهند (٢٠٠٦). التعليم العالي لدى الفلسطينيين في اسرائيل. ام الفحم: جمعية اقرأ.

هوروفيتش، ت وفولنسكي عامي (١٩٩٩). من جهاز متجانس إلى جهاز متعدد: عمليات تغيير في جهاز التعليم العالي في إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٦. في: أ بيلد (محرر). خمسون عاما على جهاز التعليم. تل ابيب: وزارة الدفاع.


---

## الهوامش

١ . هنالك توجهان للتمكين، توجه فرداني يتعلق بنواح مثل الوعي الذاتي، الاعتزاز والثقة بالنفس، وتوجه جماعي ويقصد به زيادة القدرات على التنظيم والتعبئة.

٢ . أما أعضاء المجلس، فاقترح أن يكونوا : وزير المعارف، رئيس محكمة العدل العليا، قائد هيئة الأركان، المستشار القضائي للحكومة، المستشار الاقتصادي للحكومة، رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة، مدير المجلس العلمي الإسرائيلي، ممثلو مؤسسات التعليم العالي، ممثلو نقابة الأدباء، نقابة المعلمين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين، رئيس نقابة المهندسين، رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية، ورئيس الكيرن كييمت.

٣ . أيد ممثلو مؤسسات التعليم العالي بالذات، تنصيب رئيس الحكومة كرئيس لمجلس التعليم العالي في الاقتراح الأول، في العام ١٩٥٢، وذلك، لإعطاء أهمية للمجلس، ولن يكون ذلك حسب اعتقادهم، إلا بتنصيب رئيس الحكومة (في حينها مؤسس الدولة ديافيد بن غوريون) كرئيس للمجلس.

٤ . يتمسك الطلاب بقرار لجنة فينوغراد التي نشرت استنتاجاتها في العام ٢٠٠٠ حين تقرر أن رسوم التعليم يجب أن يتخفض بـ ٥٠ في المائة على مدى بضع سنوات. ومع أن الرسوم خفضت، ولكن فقط بمعدل ٢٦ في المائة والطلاب يطالبون الآن بمواصلة تخفيضها. في الثلاثين سنة الاخيرة كانت هناك ست لجان بحثت الموضوع، ومنذ انعقاد لجنة فينوغراد مرت سبع سنوات، وجاءت لجنة شوحط لتعيد النظر بتوصيات لجنة فينوغراد.